

بيان



لقاء المفوض السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي مع وزير الداخلية في حكومة النظام السوري محمد الرحمنون في 13 أيلول/ 2022

**وزير داخلية النظام السوري متورط بجرائم ضد الإنسانية
وجرائم حرب ولقاء المفوض السامي لشؤون اللاجئين
معه يضر بقضية اللاجئين السوريين**

زار المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 13 أيلول الجاري أماكن عدّة في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، كما [التقى مع وزير الخارجية السوري](#)، وهذه ليست الزيارة الأولى للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين لسوريا والتقاءها مع النظام السوري، لكن المستغرب في هذه الزيارة كان قبول المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، [فيليبو غراندي الاجتماع مع وزير داخلية النظام السوري محمد الرحمون](#) في قاعة المؤتمرات التابعة لرئاسة مجلس الوزراء في حي كفرسوسة في مدينة دمشق، وذلك في 13/أيلول الجاري، ويبدو أن المفوض السامي والعاملين معه ليسوا على اطلاع كاف بخلفية محمد الرحمون والانتهاكات الفظيعة المتورط بها، والتي يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية.

وزارة الداخلية السورية
September 13 at 4:34 PM

#وزير_الداخلية خلال لقائه #المفوض_السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .. تقديم جميع #التسهيلات اللازمة لتأمين عودة #المهجرين إلى وطنهم.

بحث وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي والوفد المرافق له التعاون المشترك بين المنظمة والدولة السورية وسبل تقديم الخدمات الإنسانية .

وأشار وزير الداخلية إلى أن الدولة السورية مستمرة في تطوير وتعزيز التعاون المستمر مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بما ينسجم مع التزاماتها الدولية وقوانينها وسيادتها الوطنية وقدمت كافة التسهيلات لجميع المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة .

وأضاف الوزير الرحمون أن الدولة السورية قدمت جميع التسهيلات اللازمة لتأمين عودة المهجرين إلى وطنهم ، حيث سمحت بدخول المهجرين بموجب جوازات سفر سورية حتى وإن كانت منتهية أو أية وثيقة تثبت أنهم من مواطني الجمهورية العربية السورية، وقامت باستصدار الوثائق الشخصية من المراكز الحدودية لفاقد الوثائق وتسهيل دخول الأطفال المولودين خارج القطر على أن يراجع ذويهم الشؤون المدنية لتسجيلهم .

من جانبه السيد فيليبو غراندي شكر الدولة السورية على التعاون المشترك مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والجهود التي تبذلها وزارة الداخلية في سبيل تقديم التسهيلات اللازمة لعودة المهجرين إلى بلدانهم .

#وزارة_الداخلية_السورية



تصريح وزارة الداخلية السورية عبر حسابها في موقع فيسبوك عن لقائها مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين

وفيما يلي جانب من خلفية محمد الرحمون وفقاً لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

ضابط برتبة لواء، ولد عام 1957، من أبناء مدينة خان شيخون في ريف محافظة إدلب، ويُعدُّ من الشخصيات الأمنية البارزة في التخطيط وإدارة الملف الأمني الداخلي لدى النظام السوري. تم إدراجه على [لائحة العقوبات الصادرة من وزارة الخزانة الأمريكية في مطلع عام 2017](#) كما تم إضافته إلى [قوائم العقوبات الصادرة عن المملكة المتحدة في عام 2019](#)، بسبب ارتباطه المباشر ببرنامج الأسلحة الكيميائية السورية، ولكونه جزءاً من سلسلة إصدار الأوامر المتعلقة بالهجوم بالأسلحة الكيميائية على عدة مناطق في محافظة ريف دمشق وبشكل خاص مجزرة الغوطة في عام 2013 والتي قتل فيها 1127 شخصاً مسجلين بالأسماء والتفاصيل في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان. وفي مطلع آذار/ 2019 وضع اللواء محمد خالد الرحمون على قائمة العقوبات الأوروبية، في قائمة ضمت سبعة وزراء في حكومة النظام السوري.

عُين الرحمون كرئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الجنوبية منذ منتصف عام 2011 وبقي في هذا المنصب حتى منتصف عام 2015، وتشمل المنطقة الجنوبية ثلاث محافظات سورية، وهي محافظة ريف دمشق، ومحافظة السويداء، ومحافظة درعا، بعد أن كان الرحمون يتولى قيادة فرع الأمن الجوي في درعا فقط منذ عام 2004، يُعدُّ الرحمون مسؤولاً مباشراً خلال سنوات خدمته الخمسة في هذا المنصب عن العديد من الانتهاكات التي مارستها قوات الأمن الجوي في المنطقة الجنوبية، شملت عمليات الاعتقال، الإخفاء القسري والتعذيب، وعمليات القتل من خلال قصف القرى والمدن الخارجة عن سيطرة النظام السوري، والتي تسببت في نزوح الآلاف من السوريين في المناطق التي تولت فيها القوات التابعة له العمليات العسكرية.

عُين كرئيس لشعبة الأمن السياسي في وزارة الداخلية في منتصف عام 2015، ضمن سلسلة التعيينات والترقيات التي يصدرها الرئيس السوري بشار الأسد في كل عام، وتم تكليفه بإدارة شعبة الأمن السياسي، وهو واحد من أصل أربعة أجهزة أمنية رئيسية في سوريا، ورغم تبعية شعبة الأمن السياسي إدارياً إلى وزارة الداخلية، إلا أنها تتبع بشكل مباشر إلى مكتب الأمن القومي وهو الخلية الأمنية الأولى في سوريا، ويحوي عدد قليل من كبار الضباط الأمنيين المتصلين بشكل مباشر مع رئيس الجمهورية بصفته القائد العام للجيش والقوات المسلحة، والمسؤولين عن وضع الخطط الأمنية العسكرية وتنفيذها، ارتكب اللواء محمد خالد الرحمون خلال سنوات خدمته الثلاث في هذا المنصب، انتهاكات واسعة بحق المدنيين السوريين عبر عمليات الملاحقة والاعتقال والاختفاء القسري، واشترآه في عمليات استخدام الأسلحة الكيميائية بمحافظة ريف دمشق والتي تسببت بنزوح وتشريد قسري لسكان المدن والبلدات فيها حتى منتصف عام 2018.

عُين وزيراً للداخلية في حكومة النظام السوري في تشرين الأول/ 2018، وما زال يشغل نفس المنصب، ويعتبر من الشخصيات الأمنية البارزة في التخطيط وإدارة الملف الأمني الداخلي.

بناءً على كل ما سبق، وبحكم المناصب التي تولاها، وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن محمد الرحمن متورط في اعتقال آلاف السوريين وإخفائهم قسرياً، وإعدام قسم منهم، إضافةً إلى العديد من الانتهاكات الأخرى التي ما تزال تمارسها وزارة الداخلية بحق المواطن السوري من نهب ممتلكات، والحط من الكرامة الإنسانية، والكثير من هذه الانتهاكات يشكل هجمات واسعة ضد المدنيين، فهي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، ويرقى بعضها إلى جرائم حرب.

وكما يعلم المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية التي مارسها النظام السوري هي السبب الأساسي وراء تشريد ملايين السوريين، وإن استمرارها هو السبب الأساسي في عدم رغبتهم في العودة إلى وطنهم سوريا، وسبب استمرارها هو بقاء النظام السوري بقياداته وممارساته المتوحشة منذ عام/2011 وبذات العقلية القمعية، وإن محمد الرحمن هو أحد أبرز رجالات النظام السوري المتورطين بشكل مباشر ووثيق في الانتهاكات التي مارسها النظام السوري على مدى سنوات.

إن النظام السوري في بنيته هو نظام شديد المركزية، ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نستند على تعريفات قواعد القانون العرفي الإنساني في تحميل القادة والأشخاص الأرفع مقاماً مسؤولية جرائم الحرب التي يرتكبها رؤوسهم بناءً على أوامرهم¹، أو إذا علموا، أو كان بوسعهم معرفة أن رؤوسهم على وشك أن يرتكبوا أو كانوا يقومون بارتكاب مثل هذه الجرائم ولم يتخذوا كل التدابير اللازمة والمعقولة التي تخولها لهم سلطتهم لمنع ارتكابها أو لمعاقبة الأشخاص المسؤولين عنها إذا ارتكبت مثل هذه الجرائم، والنظام السوري متورط بمختلف مؤسساته في ارتكاب انتهاكات واسعة ومنهجية وشكّلت العديد من تلك الانتهاكات جرائم ضد الإنسانية² وجرائم حرب³، وكل من أمر، أغرى، شجع، برر، شارك، قدم العون أو سهل، تلك الجرائم يعتبر متورطاً فيها، وفي مقدمة تلك المؤسسات مؤسسة الجيش، ومؤسسة الأمن التابعة لوزارة الداخلية.

¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 152، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule152

² المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7، <https://www.icc-cpi.int/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf>

³ المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8، <https://www.icc-cpi.int/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf>

نعتقد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنه كان ينبغي على المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجنب لقاء وزير داخلية النظام السوري، والذي تتبع له نظرياً الأجهزة الأمنية ذات السيطر البربري في التعامل مع المواطنين السوريين، وإن هذا اللقاء يرسل رسالة سلبية لملايين اللاجئين وللملايين النازحين في المناطق خارج سيطرة النظام السوري، لأنها تحمل مضموناً تصالحياً مع النظام السوري، وتشير إلى رغبة في التقارب بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبين النظام السوري، على الرغم من [تقرير لجنة التحقيق الأممية المستقلة الأخير](#) والذي يؤكد استمرار ارتكاب النظام السوري للانتهاكات الواسعة النطاق، وتقارير زملاء في [هيومان رايتس ووتش](#)، و[العفو الدولية](#)، وكذلك [تقارير الشبكة السورية لحقوق الإنسان](#)، والتي تؤكد جميعها على أن سوريا بلد غير آمن، والسبب هو عدم حصول تغير سياسي من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي.

تشدد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن أية حديث عن عودة المشردين قسرياً من نازحين ولاجئين في ظل بقاء النظام السوري برئاسته الحالية وأجهزته الأمنية المتوحشة، هو حديث يتضمن إشارة إلى عبء اللاجئين السوريين، ويغض الطرف عن المتسبب الأساسي في تشريدهم، والتفاف على معالجة جذر المشكلة، وإن أي ضغط أو تضيق على اللاجئين السوريين يندرج ضمن إطار الإعادة القسرية، وهذا انتهاك للقانون العرفي الملزم لجميع دول العالم بما فيها الدول الغير مصادقة على اتفاقية اللجوء عام 1951، وعلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن تكون رائدة الدفاع عن حقوقهم، وأن تتوقف عن اللقاءات مع المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، احتراماً لمشاعر ملايين الضحايا اللاجئين السوريين.



www.snhr.org - info@snhr.org